

ومسؤولية المجتمع هنا -وعلى رأسه الحكام- تتمثل في تيسير أسباب الارتباط الطلال، إلى جوار سد أبواب الحرام، وذلك بإزاحة العوائق المادية والاجتماعية أمام راغبي الزواج، من غلاء المهور، والإسراف في الهدايا والدعوات والولائم والتأثيث، وما يتصل بذلك من شؤون، ومساعدتهم -مادياً وأدبياً- على تكوين بيوت مسلمة؛ فليست إقامة الحد إذن هي التي تحل المشكلة، والواقع أن الحد هنا لا يمكن أن يقام بشروطه الشرعية إلا في حالة الإقرار في مجلس القضاء، أربع مرات، على ما يراه عدد من الأئمة، أو شهادة أربعة شهود عدول برؤية الجريمة رؤية مباشرة أثناء وقوعها، ومن الصعب أن يتاح ذلك؛ فكأن القصد هنا هو منع المجاهرة بالجريمة، أما من ابتلى بها مستتراً فلا يقع تحت طائلة العقاب الدنيوي وأمره في الآخرة إلى الله سبحانه

.....

المصدر: "المجتمع المسلم الذي ننشده" لفضيلة الشيخ رحمه الله